رفعُ الالتبَاس عن مُعتقَد الإمَام النظّار يَحيى بن حمزَة عَليه السَّلام في الإمامَة

تناولَ المَبحث ، ثلاثَة فُصول :

- الفَصل الأوّل : عقيدةُ الإمَام يَحيى بن حمزَة في إمَامة أمِير المُؤمنين عَليه السَّلام .

- الفَصل الثّاني : موقفُ الإمَام يَحيى بن حمزة ممّن تقدّم أمِير المُؤمنين عَليه السَّلام .

- الفَصل الثّالث : الكَلامُ على الرّسالة الوازعَة للإمَام يحَيى بن حمزَة عَليه السَّلام .

الكَاظم الزّيدي

بسم الله الرّحمن الرّحيم

رفعُ الالتبَاس عن مُعتقَد الإمَام النَظّار يحيى بن حمزَة (ع) في الإمامَة

الحمدُ لله ، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمُرسلين ، سيّدنا محمّد النبيّ الأمين ، وعلى أهل بيتِه الطّيّبين الطّاهرين ، ورضوانُ الله على الصّحابَة المُتّقين ، والتّابعين لهُم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يوم الدّين .

وبعَد :

فإنّي قد وجدتُ البعضَ الكثير من الأصحَاب قبلَ غيرِهم من أهل الخِلاف الفِكري ، قد أساءَ فهَم مُعتقَد الإمَام المُؤيّد بالله يحيى بن حمزَة صلوات الله عَليه في موقفِه ممّن تقدّم أمير المُؤمنين (ع) ، أعني أبا بَكر ، وعُمر ، وعُثمَان ، وأكثرُ اللّبس جَاء من جَهة رسالَة الإمَام (الرّسالة الوازعَة للمُعتَدين عَن سَبّ صَحابَة سَيّد المُرسَلين) ، ومن ترضّيه على مَنْ تقدّمَ أمير المؤمنين (ع) ، فمِنَ هُنا توهَّمَ البَعض أنّ الإمَام يحيى بن حمزَة (ع) على غير طريقَة أهلِه في أصلِ الإمامَة ، أو أنّه يُصحّح إمامَة من تقدّمَ أمير المُؤمنين (ع) ، وهذَا وَهْم ، فإنّما الإمَام عليه السّلام قد تسامَحَ في التّرضيَة تأوّلَ فضائلَ وأحاديثَ جاءت في أبي بَكر وعُمر وعُثمَان قبل إحداثِهم ، فحملَهُم على التّرضيَة مع التّخطئَة ، ومعَ عَدم القول بإمامتِهم بعد رسول الله صلوات الله عَليه وعلى آله ، بل الإمَام عندَه بالنّص هُو أمير المُؤمنين عَلي بن أبي طَالب صلوات الله عليه ، وهُنا في هذا المَبحث المُختصَر ، سنبيّنُ ذلكَ ونُدلّل عَليه من عدّة فُصول ، **الفصل الأوّل** : عقيدةُ الإمَام يحيى بن حمزَة في إمامَة أمير المُؤمنين . **والفَصل الثّاني** : موقفُ الإمَام يحيى بن حمزَة ممّن تقدّم أمير المُؤمنين. **والفصل الثّالث** : الكَلامُ على الرّسالة الوازعَة للإمَام يحيى بن حمزَة . نعم! وهذا فأوانُ الشّرع في المقصودُ ، مُتوكّلاً على الله المنّان .

الفَصل الأوّل : عقيدةُ الإمَام يحيى بن حمزَة في إمامَة أمير المُؤمنين :

وفيه نذكرُ قولَ أئمّة العترَة (ع) وإجماعُهم باختصَار ، فإنّ قول العترَة أنّ الإمَام بعد رسول الله صلوات الله عَليه وعلىٰ آله هُو أميرُ المُؤمنين عَلي بن أبي طَالب (ع) ، بالنّص من رسول الله صلوات الله عليه وعلىٰ آله يوم الغَدير ، ولأدلّة أخرَىٰ كآيَة الولايَة ، وحديث المنزلَة ، وغيرهَا من الأحاديث التي روتها العترَة في مصنّفاتها واحتجّت بهَا ، فهَل كاَن قولُ واعتقادُ الإمَام المؤيّد بالله يحيىٰ بن حمزَة (ع) في مسألَة الإمامَة بعد رسول الله صلوات الله عَليه وعلىٰ آله هُو قولُ سلفِه ، أم أنّه كما يحكي البَعض ، قد قالَ بإمامَة أبي بَكر ، ثمّ عُمر ، ثمّ عُثمَان ، ثم ربّعَ بأمير المُؤمنين (ع) ، ذلك يُجيبُ عَليه الإمَام من نصوصِه الواضحَة البيّنَة إن شَاء ، فمن قولِه (ع) .

١- قالَ الإمَام يحيىٰ بن حمزَة (ع) ، بعد أن ذكرَ طُرق أدلّة الأئمّة (ع) في إثباتِ إمامَة أمير المُؤمنين (ع) ، بأنّه يُوافقُهم علىٰ ذلك : ((فهذهِ الطّرقُ الأربَع اقوَىٰ ما يستدلّ به أصحابُنا علىٰ إمامتِه ، فأمّا ما يُوردُه المُخالفون من الأسئلَة والشّكوك علينَا في إمامتِه بالنّصر[بالنّص] ، فلم يُقنِع أصحابنَا في الرّد عليهِم بما يُوردونَه في مَعرض الاستدلال بل أفردُوا كُتباً في الرّد ، **ونحنُ نقفو أثرَهم** ، فإن نفّسَ الله في المُهلَة أفردنَا كِتاباً نذكُر فيه مطاعِنَهُم علىٰ هذه النّصوص **والجَواب عنهَا** ، وبشرحِ ذلكَ شرحاً وافياً إن شَاء الله تعالىٰ ، **وكمَا ذكرنَا أنّ الطّريق إلى إمامتِه النّص** فلنذكُر كيفيّة التّنصيص ... إلخ)) [التّمهيد في شرح معالِم العَدل والتّوحيد:٢/ ٥٨٥] .

٢- قالَ الإمام يحيىٰ بن حمزَة (ع) : ((وغَير ذلكَ من الأخبَار **التي تدلّ على إمامتِه** ، فإذا عرفتَ ذلك ، فنقول: هذه الأخبَار بأسرِها مُشتركَة في مَعنىٰ واحِد ، وهُو دلالتهَا علىٰ إمامتِه ، وإذا اشترَكَت الأخبَار الكثيرَة في الدّلالَة علىٰ معنىً واحِد ، وكان كلّ واحدٍ منقولاً منهَا بالآحَاد ، **صارَ ذلكَ المَعنى مرويّاً بالتّواتر من جهَة المَعنى** ، وفي ذلكَ حُصول المَقصود)) [التّمهيد في شرح معالِم العَدل والتّوحيد:٢/ ٥٨٥] .

٣- قالَ الإمام يحيىٰ بن حمزَة (ع) : ((لأنّ قولَه عليه الصّلاة والسّلام : ((ألستُ أولىٰ بكُم من أنفسِكم)) ، معناه: أولىٰ بالتصرّف فيكُم بالأمرِ والنّهي ، فيجبُ أن يكونَ قولُه عليه الصّلاة

والسّلام: ((فعليٌّ مولاه)) ، معناه: أولى بهم في التصرّف بالأمر والنّهي ، وذلكَ هُو معنىٰ الإمامَة ، فثبتَ بما ذكرنَاه إمامته عَليه السّلام)) [التّمهيد في شرح معالمِ العَدل والتّوحيد:٢/ ٥٨١] .

٤- قالَ الإمَام يحيىٰ بن حمزَة (ع) ، وهُو يشرحُ قولَ أميرِ المُؤمنين (ع) في النّهج : ((فَواللهِ إنّي لأولَىٰ النّاس بالنّاس)) ، قال (ع) : ((لأنّ الله تعالىٰ قال: ((النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ)) [الأحزاب:٦]، ثمّ قَال عَليه السّلام: ((أَنْتَ مِنّي بِمَنزلَة هَارون مِنْ مُوسَىٰ)) ، فَحصَل مِن مَجموع الآيَة والخبر، ثُبوت الولاية عَلى المؤمنين، كَولاية الرّسول، كيفَ وذلك يحصُل مِن إمَامَته، سَواءً كَانَت ثَابتَةً بالنصِّ أو بغيره)) [الدّيباج الوضي] .

٥- قالَ الإمَام يحيىٰ بن حمزَة (ع) ، يصرّح بأنّه يقولُ بأنّ الإمامَة بالنّص في أمير المُؤمنين (ع) ، في معرضِ سُؤالٍ يُجيبُ عليه (ع) : ((سُؤال: كَيف تَزعمون أنّه لاخِلاف بَين الأمّة في إمَامته، وقد حُكِي عَن عبّاد أنّه كَان يَقول: كَان لا يَصلُح للإمَامة، والخوارج كفّروه، فكيف يصحّ مَا ذكرتموه؟. وجَوابه: أمّا عباداً فإنّما غَرضه بما قَال قبل أن يُعقَد لَه بناءً علىٰ قوله: إنّ إمَامَته إنما ثبتَت بالاختيَار بزعمِه، فَأمّا عَلى مَا نَقولُه فإنّما ثَبتَت بالنّصوص ، وأمّا الخَوارج فإنّما مَقَالتهم هذه إنّما كَانت بعد التّحكيم لظنّهم أنّهُ كَفر، وهَكذا مَا يحكىٰ عَن الأصم والحشوية فإنّما أتوا في إنكَار إمَامَته مِن جهة مَا اتّفَق مِن حَرْبِه لأهلِ القِبلَة لجَهْلِهم بأنّه لا يحل ذَلك، وكلّها آرَاء فَاسِدة لمخالفتها للإجماع)) [الدّيباج الوضي] .

نعم! أكتفِي بهذه النّقولات فهي واضحَة بيّنَة في أنّ اعتقَاد الإمَام المؤيّد بالله (ع) في إمامَة أمير المُؤمنين (ع) هي كقول سلفِه وأنّها بالنّص من رسول اللهصلوات الله عَليهوعلىٰ آله ، وإنّي لأستحِي من إثبات ذلكَ البيّن الظّاهِرٌ ، ولكن ليكونَ ذلكَ عوناً لغَير المُنصفِين علىٰ شيطانهم ، وإلاّ فذلكَ من المَشهور عن الإمَام يحيى بن حمزَة (ع) ، أعني المُتابعَة لسلفِه من سَادات العترَة في الإمامَة ، وإثباتِها بالنّص المحمّدي .

والفَصل الثّاني : موقفُ الإمَام يحيى بن حمزَة ممّن تقدّم أمير المُؤمنين (ع) :

وهذا الفَصل هُو أصلُ هذا المَبحث ، ومَا لأجلِه حرّرنا وكتبنَا ونُريدُ رفعَ الالتبَاس للباحِثين والطّالبين ، وقبل أن نأتي علىٰ المُراد من هذا الفَصل ، نذكرُ عقيدَة أئمّة العترَة وموقفَهم ممّن تقدّم أمير المُؤمنين (ع) ، فإنّهم مُجمعون علىٰ تخطئتهِم وعَدم تصحيحِ تقدّمهِم علىٰ أمير المُؤمنين ، وقد توقّفوا في كِبر وصِغَر المَعصيَة ، لمّا وجَدوا أمير المُؤمنين (ع) لم يُعاملُهم مُعاملَة الكُفّار ولا الفُسّاق ، فإن علِمَ الله كِبَرَ معصيتِهم وإقدامِهم جُحوداً وعذّبَهم فهُو العدل الذي لا يَجور ، وإن علِمَ الله تعالىٰ صِغَر ما أقدمُوا عَليه وأنّه كانَ عن غير عِنادٍ وجُحود فهُو الرّحمنُ الرّحيم ، فأمّا خطأهُم فقَد ثبَت ، لأنّه لا تقدّمُ علىٰ نصّ محمّدي ، وليسَ مقامُهم مقام من يجهلونَ معنىٰ قول رسول الله صلوات الله عَليه وعلىٰ آله يوم الغَدير ، نعم! ذلكَ موقفُ الزيديّة كجماعَة دون السّب والشّتم ، وإنّما التوجّع والتّخطئَة وعَدم المُوالاة في فعلِهم ذلك ، وأنّها لم تصحّ إمامتهُم ، وإنّما هُم حكّام وَلُوا واجتهدُوا العَدل ، ولهُم أخطَاء ، نعم! وُهنا فما هُو موقفُ الإمَام المؤيّد بالله يحيىٰ بن حمزَة (ع) ممّن تقدّم أمير المُؤمنين (ع) ؟!. يُجيبُ علىٰ ذلكَ الإمَام يحيىٰ بن حمزَة (ع) بكلامٍ بيِّن واضحٍ ، قال :

((المَسألَة الثّالثَة عشر : قُلتَ: هَل عِلمنا أنّ عليّاً – كرّم الله وجهه– بايعَ أبَا بكر بعدَ وقوفِه عن البيعَة ، أم لا ؟!. [جَواب الإمَام يحيىٰ (ع)] : اعلَم أنّ أميرَ المُؤمنين (ع) ما اعترَاه الرّيب ، ولا خالطَه الشكّ أنّ الصّحابَة يعدلونَ به عن مقام ابن عمّه ساعةً واحدَة! ، فلمّا توفّي رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلّم وبكّر النّاس إلىٰ سقيفَة بني ساعدَة للاشتوار تحقّق أنّ القَوم ليسوا في شَيء من ذلك ، وأنّهم عازمونَ علىٰ العُدول عَنه ، **فاستكثَر في نفسِه استكثاراً وصبَر** كَما قال : ((وفي العَين قذىً ، والقلب شجَا ، أرىٰ تُراثي نهباً)) ، فتأخّر عن مُخالطَة القَوم ، وكان منهُم ما كانَ من غير مشورَةٍ منه **ولا بيعَة!** ، ولم يبلُغنَا أنّه بايعَ أبا بكرٍ في الأولىٰ ، ولا في الثّانيَة ، ولو وقعَ لنُقِلَ فقد نُقِلَ ما هُو أسهلُ منه ، فلمّا لم يُنقَل دلّ علىٰ أنّه غير واقِع ، بل الظّاهر من حالِه **هُو التوجّع**، وهُوظاهرٌ في كلامِه من غير أن يظهرَ منه إكفارٌ ولا تَفسيق، بل يُظهر التجمّل والثّناء الحسَن ، والظّاهر أنّ دخوله بعد انقراض الخلفَاء الثّلاثَة ما كانَ إلاّ لله – سبحانَه– فأمّا الهوىٰ فكان كَما أشارَ إليه بقولِه : ((لولا حُضور الحاضِر ، ووجوب الحجّة بجود النّاصر ، لألقيتُ حبلَها عل غاربِها ، ولسَقيتُ آخرَها بكأس أوّلها)) ، وعلىٰ الجُملَة فلنَا به أسوَة ، وما نقولُ فيهم

إلاّ كمقالتِه . **لكنّا نقولُ قولاً واضحاً** : **هُم قد استبدّوا بالخلافَة ، وقد قام البُرهان الشّرعي على صحّة إمامتِه، والخلافَة عندنَا غير الإمامَة ، ولم تقُم دلالَة على صحّة إمامتِهم ، فهُم خلفَاء ، وهُو الإمَام** ، وهذا قولٌ بالغٌ يكفي في الإنصَاف لَمن عرفَ حقّهم ، وعزلَ عن نفسِه جانب العصبيّة والتّقليد للأسلاف.

دقيقَة: اعلَم أنّاقد رمزنَا من قبلُ أنّ الخلافَة غير الإمامَة ، وأنّ أمير المُؤمنين إمامٌ وغيرُه خليفَة ، ووجه التّفرقَة بينَهُما أنّ الإمامة قطعيّة ، وهي إنّما تثبتُ بمسلك شَرعيّ ، وباستكمَال خِصال ووقوفٍ على شَرائط ، متى ثبتَ ذلكَ صحّت الإمامَة قطعاً ، **وأمّا الخلافَة إنّما هي على جهة الاستيلاء ، والغلبَة القَهر** ، ولهذا فإنّ مُعاوية خرجَ وليسَ إماماً ، وهكذا خُلفاء الدّولَتين هُم مُلوك وُخلفاء ، وليسوا أئمّة ، **فلا جرَمَ صحّ منّا إطلاقُ القَول بأنّ أمير المُؤمنين إمامٌ وغيرُه خليفَة**)) [مجموع الإمَام المؤيّد بربّ العزّة يحيىٰ بن حمزَة:مِشكاة الأنوار للسّالكين مسالك الأبرار:٢١٤] . قلتُ: تأمّل أخي الباحث قولَه (ع) : ((**هُم قد استبدّوا بالخلافَة ، وقد قام البُرهان الشّرعي على صحّة إمامتِه، والخلافَة عندنَا غير الإمامَة ، ولم تقُم دلالَة على صحّة إمامتِهم ، فهُم خلفَاء ، وهُو الإمَام**)) ، ففيه ما يكَفي عن كلّ هذه الرّسالة ويُغني ، إذ هي تصريحٌ بعدَم صحّة إمامَة المُتقدّمين علىٰ أمير المُؤمنين (ع) ، لولا أنّنا أحببنا الاستزادَة من كلّ وَجه فيكون اليَقين بإذن الله .

والفصل الثّالث : الكَلامُ على الرّسالة الوازعَة للإمَام يحيى بن حمزَة (ع) :

وفي هذا الفَصل ، أسوقُ ما كُنت حرّرته في ردّ علىٰ أحد البَاحثين بتمامِه ، وهُو فمنَ مبحثنَا (الرّد الجَلي علىٰ صاحب القَول الجَلي في الذّب عن مذهَب الإمَام زيد بن عَلي) ، وقدَ تضمّن النّقلُ ردّاً علىٰ بعض النّقولات التي تضمّنتها الرّسالَة الوازعَة ، فكان من قولِنا :

((اعلمَ -رَحِمَنا وَرَحِمَك الله تعالىٰ-، أنّ هذه الرّسالَة المأثورَة عن الإمام المؤيد بالله يحيىٰ بن حمزة -صلوات الله عليه- قد أثارَت ولنَ تزال تثير جدلاً كَبيراً، وَهِيَ فقشّةٌ يَتمسّكُ بِها مَن ذهبَ إلىٰ تَفضِيل المشائخ علىٰ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -صلوات الله عليه-، ولستُ أقولُ: إنَّهُ يَتمسّكُ بِهَا مَن ذهبَ إلىٰ التّأَوّل لهؤلاء المَشائخ مع تَفضيلِهِ وقولِه بإمامَة أمير المؤمنين؛ لأنَّ مَن قرأ (الرّسالَة الوازِعَة) بتدبّر وَجدَ أوّلها يَرُدُّ علىٰ آخِرها، وآخرُهَا يَنقُضُ علىٰ أوّلِها، فبدأهَا المؤيد بالله (ع) بِقولِه : «**واعلَم أنَّ الذي نَعتَقِدُهُ ونَراهُ، ونُحبُّ أن نَلقَى الله -عزّ وجلّ- عَليه هُوَ ما عَليهِ السّلف الصّالِح مِن أكابِر أهل البَيت**

المُقتصدينَ منهُم والسّابقين، أنّ أميرَ المؤمنين أفضلُ الخَلق بَعد رَسول الله (ص) ، بـما خصّـهُ الله بـهِ مِـنَ الفضائِل الظّاهرَة، التي لَم يَحُزهَا أَحدٌ بَعدَه، ولا كَانَت لأحَدٍ قَبلَه، وأنَّ إمامَتَـهُ ثابِتَـةٌ بـالنّص عَليـهِ وعـلى وَلَديه، وأنَّ فَضْلَهُ على غَيرِهِ مِنَ الصّحابَة أظْهَرُ مِن نورِ الشّمس، وقَد أورَدنا ذلكَ في كُتُبِنَا العَقليّـة، وبَيَّنَّـا فَضلَهُ وإمامَتَهُ بالنّصوص، وأوْضَحنَا بُرْهَانَها، وأظْهَرنا فَضلَهُ على غَيرِه، ودلَّلْنَا عليها بِما لا يَكادُ يُوجَـدُ في كتابٍ من كُتُب أصـحابِنا، ..، فمَـن أرادَهُ فليُطالِعـهُ في كتـاب (الشـامل)، وكتـاب (النّهايـة)، وكتـاب (التّمهيد)، وكتاب (المعالِم)، فإنّهُ يَجِدُ في هذه الكُتُب مِن فضائلِه ؛ مَا نُورِدُهُ هُنا في عِشرين فَضيلَة»[1]؛ ثـمّ انحرفَ الإمام مائة وثمانونَ درجَة مُنَاقِضاً لكلامِهِ القَريب هذا، فقال ؛: «المَسلَك الرّابِـع : مـا كـانَ عليـه أمير المؤمنين في حقّهم، ...، فقال علي(ع) : «أعوذُ بالله أن أُضْمِرَ لهُما إلاّ الحَسَن الجَميل، أخواَ رسول الله (ص) ، وصَاحِبَاهُ، ووزيرَاه»، قُلتُ : هذا لم يصحّ عن أمير المؤمنين علي (ع)[2]، فمرتبَة الأخوّة المحمديّـة تَثبُت إلاّ لعي (ع) ، والرّسول (ص) فقد آخَا بين أبي بَكر وعُمَر، وبين نَفسهِ (ص) وبين علي (ع) ، إلاّ أن

(١) ثمّ بدأ الإمام ؛ في هذه الرّسالة يَذكُر العشرين الفضيلَة لِعلي؛، ونحنُ نَذكُرها هُنا باختصار: الفضيلَة الأولى: آية المُباهلَة، واعتبارِه كنفس الرّسول ص . الفضيلَة الثانية: الطّير المشوي، ودَعوة الرّسول ص أن يَحضر أحبّ الخلق إلى الله ليأكُل مَعهُ، فجاء علي؛ . الفضيلَة الثالثة: قصّة خيبر والرّاية، وقول الرّسول: «لأبعثّن بالرّاية غداً، رُجلاً يُحبّ الله ورَسوله، ويحبّه الله ورسوله، كرّار غير فرّار»، وكان أبو بكر وعمر قد عادا غير فاتحيَن لِخيبر، فأرسَل علياً ؛ ففَتحَ الله على يديه خيبر . الفضيلَة الرّابعة: أنّه ؛ كانَ أكثر الناس جهاداً بين يدي رسول ص، وقتلاً للمشركين . الفضيلَة الخامسة: أنّه أقدمهُم وأسبَقهُم إسلاماً . الفضيلَة السّادسة : أنّه أقربُ النّاس حتّى من بني هاشم، قرابةً إلى رسول الله ص، وليسَ أحدٌ من الصّحابة أقرب من علي؛. الفضيلَة السّابعة: أنّ علياً ؛ هُو أكثر الصّحابَة صلاحاً، وليسَ لأحدٍ من الصّحابة غيره هذه المَنقبَة . الفضيلَة الثّامنة: أنّ علياً ؛ كان أول مولود وُلِد لهاشميٍّ من هاشميّة، والهاشميّ أفضُل من غيره . الفضيلَة التّاسعة : قول الرّسول ص لفاطمة: «إنّ الله اطّلع على الدنيا فاختار أباكِ نبيّاً، وزوجك وصيّاً». قال الإمام : والخِيارُ هُو الأفضل. الفضيلَة العاشرة: رواية عائشة عن الرّسول ص، أنّه قال: «أنّا سيد العالمين، وعليّ سيد العرب». الفضيلَة الحادية عشرة: رواية أنس بن مالك عن الرّسول ص، أنّه قال : «أخي ووزيري وخير من أتركهُ بعدي، يقضي ديني ويُنجزُ وعدي علي بن أبي طالب» . الفضيلَة الثّانية عشرة : ما رواه ابن مَسعود : «علي خير البشر، فمن أبى فقد كفر». الفضيلَة الثّالثة عشرة : أنّ أمير المؤمنين ؛ لم يَكفُر بالله ساعَة واحِدة بِخلاف غيره من الصّحابَة. الفضيلَة الرّابعَة عشرة: قول الرّسول ص: «مَن أراد أن ينظر إليّ في علمي، وإلى نوح في تقواه، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى موسى في هيبته، وإلى عيسى في عبادته، فلينظُر إلى علي بن أبي طالب». الفضيلَة الخامسة عشرة : أنّه كان أعلم الأمة، وكان في غاية النّباهة والفطنة، حريصاً على العلم، وقول الرّسول ص: «أقضاكم علي» والقضاء مُفتقر إلى سائر العلوم كلّها، واتفاق المُفسرين أنّ قول الله تعالى: «وتَعيها أُذنٌ واعية» أنّها في علي؛، ولقول علي؛: «لو ثُنيت لي الوسادة لحكمت بين أهل التوراة بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وبين أهل الزبور بزبورهم، وبين أهل الفرقان بفرقانهم، والله ما آية نزَلت في برّ، ولا بحر، ولا سهل، ولا جبل، ولا ليل، ولا نهار، ولا سماء، ولا أرض، إلاّ وأنا أعلم فيمن نزلَت، وفي أيّ شيء نزلَت». الفضيلَة السادسة عشرة: زُهده ؛ . الفضيلَة السابعة عشرة: شجاعتهُ التي فاقت غيرهُ من الصّحابة. الفضيلَة الثامنة عشرة : السّخاء والكرم والإيثار . الفضيلَة التاسعة عشرة: حُسن الخُلُق. الفضيلَة العشرون: أنّه كان أخوفهم في جانب الله تعالى . مُلاحظة: كلّ ما ذكرناه من هذه الفضائل فلهُ شاهدٌ في أصل كلام الإمام يحيى في الرّسالة، فلم نُضف زيادَةً لا يتحمّلها كلام الإمام ؛، ولم نَعمل هُنا إلاّ الاختصار.

(٢) قولُنا: لم يصحّ لعدم وجود شواهِده في كُتب الزيدية عن أمير المؤمنين ؛، لا تصريحاً ولا تلميحاً، ولا مُطوّلاً ولا مُختصراً، ثمّ إنّه ليس له وجود فيما وقفنا عليه من أمّهات المسانيد الحديثية المُعتبرة عند أهل السنة، إلاّ من طريق اللالكائي في كتابه (اعتقاد أهل السنة ٧/ ١٢٩٥)، ومن طريق الرّزاز الواسطي في كتابه (تاريخ واسط ١٦٦)، ومن طريق ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق ٤٤/ ٣٦٦)، وله ذكرٌ في (الرياض النضرة للطبري ١/ ٣٧٥)، والجميعُ يروونه عن الحسن بن عمارة الكوفي، والحسن مُتكلّمٌ فيه على شرط رجال الجرح والتعديل، ضّعفه العجلي (معرفة الثقات:١/ ٢٩٩)، وكان شعبة ينهى جرير بن حازم عن الرواية عنه، وكان ابن عيينة يضع إصبعه في أذنيه إذا سمع حديثه، قال أحمد بن حنبل : الحسن بن عمارة متروك الحديث . قال يحيى بن معين : ليس حديثه بشيء . (الجرح والتعديل:٣/ ٢٧) . ترك حديثه عبدالله بن المبارك، وخلاصتُه أنّ في الرّجل جرحاً كثيراً، على شرط أهل الحديث، انظر (الكامل في الضعفاء :٢/ ٢٨٣) .

يُقال: إنَّ الأخوّة في النّص المنسوب لأمير المؤمنين (ع) هِي الأخوّة في الإسلام فعِندَها سنقول: إنَّ هذا خاصيّة قد شاركَهُما فيها غيرهُما من الصّحَابَة، **نعم !** وأما قولُه: «وصَاحِباه» فإنّه ميزةٌ شاركهُما فيها غيرهُما من الصّحابَة، وأمّا قولُه : «ووَزيرَاه» فإن كانَت الوزارَة بِمَعنى الصّحبَة العَامّة فمُستقِيم، وإن كانَت بِمعنى أنّهم رِجَالٌ قريبونَ من الرّسول، يَستشيرهُم الرّسول ويُشيرونَ عليهِ فمُستقِيم[٣]، وإن كانت بمَعنى خُلفاءهُ على أمّته ص بَعدَه، فهُنا تناقضٌ وقعَ فيه المؤيد بالله ؛، فقريباً قال -صلوات الله عليه-: «الفَضِيلَة الحادِيَة عَشْرَة: ورُويَ عن أنس بن مالك عن الرّسول ص، أنّه قال: «أخِي وَوَزِيرِي وَخَيرُ مَنْ أترُكُه بَعْدِي، يَقْضِي دَيْنِي ويُنجِزُ وَعْدِي عَلِيُّ بن أبِي طالب»[٤] ثمّ إنّ المؤيد بالله لَو نقلَ الخبرَ كاملاً أو اطّلعَ على الخبر كاملاً، لوجدَ أنّ هذا الخبر يصفُ أبا بكرٍ وعُمر بأنّهما : بمنزلة الذي لا يُحبّ رَسول الله ص كحبِّهما أحد، والإمام يَقول في الفضيلة الثّانية: إنَّ علياً ؛ أحبّ خلقِ الله لله!!، ومَن كان أحبّ الخلق لله، فهُو أحبّ الخلق لرسول الله ص، والخبر يقول أيضاً: إنَّ الإمام علياً ؛ كان راضياً تمام الرّضا عن بيعة وخلافة الشّيخين وهذا مُعارضٌ بِما في (نهج البلاغَة) عن أمير المؤمنين ؛، وهُو الذي شرحَه المؤيد بالله في سِفرٍ جامعٍ حافلٍ أسماهُ (الدّيباج الوَضي في الكَشف عن أسرار الوَصي)، نعم ! فكيفَ يصحّ صدور هذا النّقل عن إمام التّحقيق والتّدقيق أمير المؤمنين يحيى بن حمزة ؛ !!، سَابقاً قبلَ الاطّلاع على كامل الرّسالة الوازعة كُنتُ أقولُ: كلامُهُ مُعارِضٌ ومُناقضٌ لكُتبِه الأخرى، وحاضراً بعد الاطّلاع على كامل الرّسالة الوازِعَة أَجِدهُا تَرُدّ على نفسِها، ويَنقُضُ آخرُها على أوّلها، وما هَذا الذي وَقَفنا عليه إلاّ غَيضاً مِن فَيض من التّناقضات، وهذا فيَجعلُنا نَأخُذُ كلام الحجّة المؤيدي ؛ المُشكّك في صحّة نِسبَة كلّ أو بَعض هذه الرّسالة إلى الإمام يحيى ؛، بمحلّ الاعتبار[٥].

(٣) وهذا النّوع من الوزارة هُوَ الذي يُحملُ عليه قول الإمام زيد بن علي؛، الذي رَوتهُ العامّة، ونَقلَهُ عنهُم السيّاغي في (الرّوض النّضير)، في خبر الرّافضَة، وإن كانَ سبب الرّفض ليسَ هذا كما أثبتَهُ الإمام الهادي إلى الحق ؛، فقال ؛: «وإنما فرّق بين زيد وجعفر قوم كانوا بايعوا زيد بن علي، فلما بلغهم أن سلطان الكوفة يطلب من بايع زيداً ويعاقبهم، خافوا على أنفسهم فخرجوا من بيعة زيد ورفضوه مخافة من هذا السلطان، ثم لم يدروا بم يحتجون على من لامهم وعاب عليهم فعلهم، فقالوا بالوصية حينئذ، فقالوا: كانت الوصية من علي بن الحسين إلى ابنه محمد، ومن محمد إلى جعفر، ليموهوا به على الناس، فضلوا وأضلوا كثيراً، وضلوا عن سواء السبيل، اتبعوا أهواء أنفسهم، وآثروا الدنيا على الآخرة، وتبعهم على قولهم من أحب البقاء وكره الجهاد في سبيل الله. ثم جاء قوم من بعد أولئك فوجدوا كلاماً مرسوماً في كتب ودفاتر، فأخذوا بذلك على غير تمييز و لا برهان، بل كابروا عقولهم، ونسبوا فعلهم هذا إلى الأخيار منهم؛ من ولد رسول الله -عليه وعليهم السلام-» . مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحق : كتاب معرفة الله عزّ وجل: ٦١.

(٤) قُلتُ : وَوَزارَة أمير المؤمنين ؛ بمعنى إمامته وخِلافَته مَأثورةٌ عن زيد بن علي، وعن الصّادق، والكَاظِم،، وابن عُمر، وأبي رافع، وأنس بن مالك، وابن عبّاس، وأسماء بنت عُميس، وغيرهم، وهِي محلّ اتفاق الزيدية، ومنهُم الإمام يحيى بن حمزَة ؛، صاحب (الرسالة الوازعة)، انظر شواهد هذه الروايات في : تيسير المطالب في أمالي أبي طالب : ١٠٨، مسند الإمام زيد بن علي؛ : ٤٠٥، أمالي المرشد بالله (الخميسيّة) : الحديث السادس: ١٣٧، والحديث الحادي والعشرون :١٠٦، مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ؛ : ١/ ٣٠٣-٣٢٠-٣٣٢-٣٣٣-٣٤١-٣٤٨.

(٥) قال الإمام الحجّة مجدالدين بن محمد المؤيدي ؛ : «هذه الرّسالة نُسبَت إلى الإمام يحيى بن حمزة ؛، ومَعروفٌ أنّ الإمام يحيى كان كثير الذّب عن الصّحابَة خصوصاً الشيخين، إلاّ أنّ هذه الرّسالة احتوَت على مُتناقضات لا تَصدُرُ عن جاهلٍ فضلاً عن مَن مِثله في العِلم، واحتَوت كذلك على مُخالَفاتٍ للمعروف عن الإمام يحيى في جميع كتبه، والنّاظر المُتأمّل في كلامِ الإمام يحيى ؛ بِما يتعلّق بالإمامة يَقطع بأنّ هذه الرّسالة كلّها مدسوسَة، أو أنّهُ قد دُسَّ فيها الكثير»، تمّت حاشية سماع والدي -رحمه

تَناقُضٌ آخَر: جاء في (الرّسالة الوازعَة): «وثانيها: ما رُويَ عن الحسن بن علي ؛، قال: لَقد أمَرَ رَسول الله ص أبا بَكرٍ أن يُصلّيَ بالنّاس، وإنّي لشَاهِد، فَرَضينا بأمرٍ رَضيَ به رسول الله ص لِدينِنَا»[٦].

أقول: هذا الكلام عن الإمام الحسن السّبط ؛ غير مأثور عنه عندَ أهل البيت آ، بل إنّ أهل البَيتآ على خِلافِه!، وفي ذلك سُئِلَ الإمام زَيد بن عَلي عَنْ صَلاةِ أبي بَكر فِي مَرَض رَسول الله؟!، فَقال: «مَا أمَرَ النّبي ص أبَا بَكْر أنْ يُصَلِّيَ بِالنّاس»[٧]، وروى أبو العبّاس الحسني ؛، بإسناده، عن موسى بن عبدالله بن موسى بن عبدالله المحض عن أبيه عن جدّه، عن أبيه شيخ الفواطم عبدالله المحض ؛، قال (من حديث طويل): «...فَلمَا رَجعَ بِلال[٨] وَلَمْ يَقُمْ رَسُول الله بَعَثَتْهُ عَائشَة بنت أبي بَكْر فَقَالَت: يَا بِلال، مُرْ أبَا بَكْرَ فَلْيُصَلّ بِالنّاس، وَوَجَدَ رَسُولُ الله خِفّةً فَقَامَ فَتَمَسَّحَ وَتَوَضّأ، وَخَرجَ مَعَهُ عَليٌّ وَالفَضْل بن عبّاس، وَقَد أُقِيمَت الصّلاة وَتَقَدّمَ أبو بكر لِيُصَلِّي، وكَانَ جِبريل ؛ الذي أمَرَه بالخروجِ لِيُصَلِّيَ بِهِم، وَعَلِمَ مَا يَقَعُ مِنَ الفِتْنَةِ إنْ صَلَّىَ بِهِم أبو بَكْر، وَخَرَج رَسول الله يَمْشي بَين علي والفضل وقَدَماه يخطّان فِي الأرْض حتّى دَخَل المسجد، فَلَمّا رَآه أبو بَكر تَأخَّر، وَتَقَدَّمَ رَسُول الله وصَلَّى بالنّاس، ..إلخ»[٩]، والزيدية مُطبِقَةٌ على أنّ رسول الله لم يأمُر أبا بكرٍ بالصّلاة بالنّاس، **نعم**! ولَنا هُنا أن نَسألَ لماذا لم يُصلّ رسول الله ص خلفَ أبي بكر ؟! ورسول الله ص دخلَ المسجد والنّاس قد دخلوا في الصّلاة، والعادَة أنّ المأموم يَلحقُ بالإمام مُصليّاً خلفَهُ، حتّى لَو كانَ هذا المأموم هُو الإمام الرّاتبُ لهذا المَسجد، ولكنّ الرّسول ص هُنا وقفَ إلى جانب أبي بكر تأخّر أبو بكر عن إمامَة الصّلاة، فكان يُصلّي بِصلاة رَسول الله، والمُسلمونَ يُتابِعون أبا بكرٍ في صلاتِه، وأغلبُ الظّنّ في هذه الهيئَة أنّ رسول الله ص كانَ يُصلّي جَالساً، فلم يكُن أصحاب الصّفوف الخَلفيّة يعرفون ركوعَ الرّسول مِن سجودِه إلاّ من أبي بَكر، وهُنا نَسألُ لماذا هذا الفِعل مِن رَسول الله ص ؟! إن قيلَ: إنّ أبا بكر هُو مَن تأخّر ابتداءً مِنه، ولَم يكُن الرّسول ص هُو الحاثّ له على هذا. قُلنا: قُبول الرّسول ص لتأخُّرِ أبي بكرٍ، يجعلُ اسْتِشْكالَنا قَائماً، فلَو أنّ رسول الله ص كان يُريدُ إيصال رسالة أفضليّة وأحقيّة أبي بكر بخلافَة المُسلمين لأبقَاهُ على مَكانِتِه، بَل لأمَرَهُ الله تعالى بِذلك، وعليه -أي على حالَة إنَّ الرّسول ص هُو الإمام في تِلكَ الصّلاة، وأنّ أبا بكر كان مأموماً مُصلّياً بصلاة الرّسول ص-، فإنّه لا يصحّ أن نَقول اليوم: إنَّ أبا بكر صلّى بالمُسلمين؛ لأنّ صلاتَهُ لهُم انقطعَت بصلاة الرّسول ص بالمُسلمين

الله تعالى- على الإمام مجدالدين -صلوات الله عليه-، وليسَت بمطبوعة.

(٦) لم نَقف لهذه الرّوايَة على أصل فيها اطّلعنا عليه إلاّ من روايَة ابن عساكر (تاريخ دمشق: ٣٠/ ٢٦٥)، وإلى ذلك أشار الهندي في كتابه (كنز العمال)، وفيها شُريك بن عبدالله النّخعي، يُرمَى بانفراده ببعض الأحاديث، قال في (الضعفاء الكبير): «حدثنا سفيان بن عبد الملك، قال: سألت ابن المبارك عن حديث زيد بن ثابت أنه قال في البيع بالبراءة يبرأ من كل عيب، فقال: جاء به شريك بن عبد الله على غير ما كان في كتابه، ولم نجد لهذا الحديث أصلاً» (الضعفاء الكبير: ٢/ ١٩٣)، وعابهُ رجال الجرح والتعديل بناء على شرطهم في هذا الفن، منهم ابن المُبارك، قال: ليس حديثه بشيء. وقال السعدي: سيء الحفظ، مضطرب الحديث، وقال الجوهري: أخطأ في أربعمائة حديث. (الكامل في الضعفاء: ٤/ ٦)، نقول هذا في شريك على شرط أهل الحديث، فتفهّم.

(٧) المصابيح: ٢٥١

(٨) وذلكَ أنّ بلال تردّد على رسول الله ليَرى هل يخرُجُ رسول الله ص للصلاة بالنّاس.

(٩) المصابيح: ٢٤٨.

إمَامَاً . فإن قيل : ليسَ قولُكُم هذا يَستقيم، فَرسول الله ص هُو مَن أمرَ أبا بكرٍ بالصّلاة بالنّاس، يُريدُ ص أن يُظهِرَ فَضلَه، وأنّه أحقّ وأفْضل الصّحابَة المُستحقّين، بَل حتّىٰ أفضلُ من علي بن أبي طالب، وإلاّ لأمَرهُ بالصّلاة بالنّاس بدلاً من أبي بكر. قُلنا: أولاً : لا نُسلّمُ لكُم أنّ رَسول الله ص هُو الذي أمرَ أبا بكرٍ أن يُصليَ بالنّاس، بل نَقول: إنَّ عائشَة هي التي أمرَت بلالاً بِهذا، ولعلّ بلالاً فَهِمَ هَذا أنّه أمرٌ مِن رسول الله ص . فإن قيلَ: وما دليلُكُم علىٰ هذا ؟ قُلنا : لِسببَين اثنين، السبّب الأوّل: أنّ الصّلاة التي حولَها الكلام هِيَ صلاةُ الفَجر، وبلالٌ فَقد كان يتردّدُ علىٰ رَسول الله ص يُريدُ أن يَقومَ مَعهُ كي يُصلّيَ بالنّاس، وفي رواية المحض ؛: إنَّ بلالاً تردّد علىٰ الرّسول ثلاث مرّات، ومنهُ نستشفّ أنّ وَقتَ الفجر قَد ضَاق، والمُسلمون فلا بدّ أن يُصلّوا، فَصلّىٰ أبو بكرٍ بالنّاس، بغضّ النّظر عَن مَنْ هُو الآمِر له، فَمَا راعَنا إلاّ والرّسولُ ص قد تَوضّأ وخَرجَ مُتّكئاً علىٰ علي والفضل بن العبّاس، قبلَ أن يُتمّ أبا بكرٍ صلاتَه، فتقدّم دونَ أبي بكر وصلّىٰ بالنّاس، وهُنا يجب أن يشدّ انتباهَكَ أمرٌ مُهم، وهُو السّرعَة الواضحَة التي كانَ عليها رَسول الله ص، والتي نجدُ أثرها واضحاً في لحاقِه بالمُسلمين قبل أن يُتمّوا رَكعَتي الفَجر!، بَل إنّه كانَ لهُ وقتٌ كافٍ للّحاقِ بالركّعة الثّانيَة علىٰ أقلّ تَقدير؛ لأنّه ص صحّت إمامَتُه بِهم، ولَن يكونَ بدءُ إمامته ص بالسّجود[١٠]، فَوضُوء الرّسول ص بسرعَة بالرّغم مِن مَرضه، وخروجهُ مُتّكئاً علىٰ صَاحِبَيه، ثمّ لحَاقُه بالصّلاة بل وبالإمامة فيها، كلّ هذا يدلّنا علىٰ أنّ رسول الله ص لَم يكُن راضياً عن أمرِ عائَشة بصلاة أبي بَكر، وكلّ هذا أيضاً يُقوّي رواية شيخ آل الرّسول، وقول حليف القرآن زيد بن علي ؛، علىٰ غيره من الرّوايات. وأمّا السّبب الثّاني: فإجماع أهل بيت رسول الله ص علىٰ أنّ رسول الله لم يأمُر أبا بكرٍ بالصّلاة، وأنّ عائشَة هِيَ الآمرَة، وإجماعُهم حُجّة . نعم ! أمّا قولُكم المبني علىٰ أصلِكم في المسألَة : إنَّ أبا بَكر أفضلُ مِن علي، وإلاّ لأمرَ الرّسول علياً بالصّلاة بدلاً مِن أبي بَكر . فإنّا نَقول : إنَّ هذا مَردودٌ عليكُم، فالرّسول ص علىٰ فرض صحّة قولِكم لم يَكُن لِيأمُرَ أبا بكرٍ بالصّلاة بوجود علي ؛، فَعليّ –صلوات الله عليه– لم يكُن موجوداً مع المُسلمين في المَسجد عند أمرِ الرّسول ص أبا بكر بالصّلاة علىٰ قوَد مذهبكُم، بل كانَ ؛ عِندَ رسول الله في بيتِه، بدليل خروجِهِ ص من بيتِه مُتكّئاً علىٰ علي؛ وعلىٰ الفضل بن العبّاس، والمُسلمون داخلون في صَلاتِهم، وخُلاصَتهُ: أنّه ليسَ لكُم دليلٌ في أفضليّة أبي بكر سواءً كان الرّسول هُو الآمِر له بالصّلاة، أو غيرُه، فإن كان الرّسول هُو الآمر، فليسَ ذلك إلاّ لعدم وجود علي؛ بين أهل المَسجد؛ لانشغاله مع الرّسول ص. وإن كانَت عائَشة هِيَ الآمرَة، فإنّ الرّسول ص قد استعجلَ استعجالاً مَلحوظاً لإدراك الصّلاة، وإبعَاد أبي بكر مِنْ إمامَة الصّلاة، هذا والله أعلَم.

نعم ! ونعودُ الىٰ رسالة الإمام يحيىٰ بن حمزة ؛، فنقولُ: إنَّ الإمام يحيىٰ ؛ يَعلَمُ أن تلكَ الرّوايَة عن الإمام الحسن السّبط ؛ تُفيدُ رِضَاهُ بخلافَة أبي بكر الدّينيّة، أي تُفيدُ أحقّيتَهُ بِها دونَ أبيه المُزكّي بخاتمِهِ حالَ الرّكوع، مَن قالَ عنهُ الإمام يحيىٰ ؛ في فضائله العشرين، أنّه أعلمُ النّاس، وأشجَعُهم، وأسخاهُم،

---

(١٠) إلاّ أن يُقال: إنَّ بدء إمامته كانَت من الرّكوع الثّاني، فَعِندَها ستكونُ حجّتنا أظهرَ وأقوىٰ، وهِي حِرصُ رسول الله ص علىٰ ألاّ يُصلّي أبو بكرٍ بالنّاس، فإصرارُ الرّسول ص على إمامتِهِ هُو بالنّاس دونَ أبي بكر في آخر ركوعٍ في الفَجر دليلٌ قويٌّ علىٰ قَولِنا .

وأكرَمَهُم، وقال قبلَ ذلكَ: إنَّه الإمام بعدَ وفاة رَسول الله ص، بالّنص، وأنّ لا أحدَ مِـن الصّـحابَة يَبلُـغُ مَنزِلَته، فكيفَ يَسردُ الإمام المؤيّد بالله ؛ هذه الرّواية عن الحسن السّبط المُناقِضَة لكلامِه، وكـلامِ سَـادَات أهل البَيت آ ؟! .

تناقُضٌ آخَر : جاء في (الرّسالة الوازعَة) : «ثالثُهَا : مَا رواهُ جعفر الصّادق، عـن أبيـه، عـن جـدّه: أنَّ رَجُلاً مِن قُريش جاء إلى أمير المؤمنين، فقال : سَمِعتُكَ تَقول : «اللهمّ، أصْلِحنا كَما أصْلَحت بـه الخُلفـاء الرّاشدين»، مَن هُم؟، فقال : قَصدتُ أبا بَكر، وعُمر، هُما إماما الهُدَىٰ، وشَيخَا الإسلام، ورَجُلا قُريش، والمُقتدىٰ بِهما بعدَ رسول الله، مَنِ اقتدَىٰ بِهما عُصِمَ، ومَن اهتدَىٰ بِهما [هدي] إلى صِراطٍ مستقيم» .

أقول : ليسَ لِهذا الخَبَرَ أصلٌ عند أئمّة أهل البيتآ، ولا عندَ حُفّاظ الزيدية، عن الصّادق عن آبائه، أو عن غيرهِ ؛، كما أنّي لَم أَقِف له على أصلٍ فيما بَحثتُ فيه مِنَ المراجِع، والكلامُ هُنا يَقعُ على مَتنِه، فهَل يعلـمُ الإمام المؤيد بالله ؛ أنّ علياً ؛ اقتدَىٰ بأبي بكرٍ وعُمَر حتّىٰ يُعصَمَ ويَهتدي إلى الصّراط المُستقيم، ما نَعلَمُهُ أنّ أمير المؤمنين لَم يَقتدِ بعُمَر عندما بايَعَ أبا بَكر، ولا سلَّمَ لأبي بَكر إلاّ عِنَد فقدان الأمل في حصـولِه ؛ عـلى الخِلافَة، فَصالحَه بعدَ ستّةِ أشْهر، فهل يجهلُ الإمام المؤيّد هذه الحادِثَـة المرويّـة في (صَـحِيح مسـلم) عـن عائشَة أمّ المؤمنين، قالَت : «..، فَوَجَدَتْ فَاطِمَةُ على أبي بَكْرٍ في ذلـك، قـال: فَهَجَرَتْـهُ فلـم تُكَلِّمْـهُ حتـىٰ تُوُفِّيَتْ وَعَاشَتْ بَعْدَ رسول اللَّـهِ ص سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فلما تُوُفِّيَتْ دَفَنَهَا زَوْجُهَا عَلِيُّ بـن أبي طَالِـبٍ لَـيْلًا، ولم يُؤْذِنْ بها أَبَا بَكْرٍ، وَصَلَّىٰ عليها عَلِيٌّ، وكان لِعَلِيٍّ من الناس وِجْهَةٌ حَيَاةَ فَاطِمَـةَ فلـما تُوُفِّيَـتْ اسْـتَنْكَرَ عَـلِيٌّ وُجُوهَ الناس فَالْتَمَسَ مُصَالَحَةَ أبي بَكْرٍ وَمُبَايَعَتَهُ ولم يَكُنْ بَايَعَ تِلْكَ الأَشْهُرَ، ...»[١١]، فتأمّل كيفَ أنّ لا عليّ ولا فاطمة اقتديَا بِفعل وحُكم أبي بكر، فهَل لَم يَرْشَدا بِصَنيعِهمَا هذا، وهَل هُمـا إلى صِراطٍ غـير مُسـتقِيم، وقول أمير المؤمنين في (النّهج) الذي شرحَهُ الإمام، ألم يَكُن مانعاً من إيرادِ هذه الرواية عن الصّادق عـن آبائه : «أَمَا وَالله لَقَدْ تَقَمَّصَها فُلانٌ (أبو بكر)، وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنها مَحَلُّ القُطْبِ مِنَ الرَّحَا»[١٢]، وقـول الإمام يحيىٰ نفسَهُ في كتابه (الدّيباج) : «وقَد رُويَ به لِعلي في هذا شِعر، وهُو قولُه يُخاطبُ أبا بَكر:

فـإن كُنـتَ بالشّـورَىٰ ملكـتَ ... فَكَيفَ بِهذا والمُشِيرونَ غُيَّبُ
وإنْ كُنـتَ بـالقُربَىٰ حَجَجـتَ ... فَغَيرُكَ أولَىٰ بـالنّبي وأقـرَبُ

نعم ! وعلّق الإمام يحيىٰ ؛ علىٰ هذا البَيت بِقولِه : «وَهَذا كَلامٌ بَـالِغٌ فِي قَطْـعِ احْتِجَاجِـهِ بِـمَا ذكـرَ مِـن دَعوىٰ الإجمَاع، واختِصَاصِه بِالقَرَابَة، ولا زِيادَة علىٰ مَا ذَكَرَهُ وَقَرَّرَه»[١٣]، فتأمّل -رَحِمَك الله- المُناقضَـة في الطّرح، يَروي عن أمير المؤمنين في (الوازعة) طلبَ الاقتداء والائتمام والاعتصام بِرَجُلي قُريش -أبي بكَر وعُمر-، وفي (النّهج) يَعترِضُ على أفعالِهم أمير المؤمنين ؛، وفي الشّرح ينتصرُ الإمام المؤيـد بـالله لِكـلام الإمام علي ؛ ويُخطِّئ الشّيخَين، فَهل بعد هذا تَناقُض ؟! .

---

(١١) صحيح مسلم :٣/ ١٣٨٠ .
(١٢) نهج البلاغة : خ٣ .
(١٣) الدّيباج الوضي في الكشف عن أسرار الوصي: ٦/ ٢٧٨٣.

تَناقُضٌ آخَر : جاء في (الرّسالة الوازعَة) : «سادِسُها : قول أمير المؤمنين ؛ : «خيرُ الأمّة بعد نبيّهـا أبـو بَكر وعُمَر، ولَو شئتُ لَسَمّيتُ الثّالث، يعني نَفسَه»، وسَابُعُها : أنّه ؛ لَمّا حَضرَتهُ الوفـاة، قـالوا لـه : ألا تُوصِ يا أمـير المـؤمنين؟ فقـال ؛ : لَم يُـوصِ رسـول الله ص فَـأوصِي، ولكِـن إن أرادَ الله بالنّـاس خـيراً فَسَيجَمَعُهُم على خيرِهِم كما جمَعَهُم على خيرِهم بعد نبيّهِم» .

أقول : وهذان القولان عن أمير المؤمنين فليسَا بمأثورَين عنهُ من طريـق أهـل البَيـت آ، لا لفظـاً ولا مَعنىً، فأمّا اللّفظ لخلوّ مَسانيدهِم منه، وأمّا المعنىٰ فلإجماعهم على أنّ علي بن أبي طالب ؛ أفضـلُ النّـاس بعد رسول الله ص، وأنّ رسول الله لَم يَمُت إلاّ وهوَ موصٍ لعلي؛ بالإمامَة، وهذا النّقل القريب من الإمام يحيىٰ يُنبئكَ -أخي في الله- عَن مدىٰ التناقض الرّهيب الحاصِل في هذه الرّسالَة، فالإمام المؤيد بالله ؛ قَـد كانَ يَقولُ قريباً في نفس الرّسالَة! : «واعلَم أنَّ الذي نَعتَقِدُهُ ونَراهُ، ونُحبُّ أن نَلقَىٰ الله -عزّ وجلّ- عَليه هُوَ ما عَليهِ السّلف الصّالِح مِن أكابِر أهل البَيت المُقتصدينَ منهُم والسّـابقين، أنّ أمـيرَ المـؤمنين أفضـلُ الخَلق بَعد رَسول الله ص، بما خصّهُ الله بهِ مِنَ الفضائِل الظّاهرَة، التَي لَم يَحُزْهَا أَحدٌ بَعدَه، ولا كَانَت لأحَدٍ قَبلَه، وأنَّ إمامَتَهُ ثابتَةٌ بالنّص عَليهِ وعـلىٰ وَلَديـه، وأنَّ فَضْـلَهُ عـلىٰ غَـيرِهِ مِـنَ الصّـحابَة أظْهَـرُ مِـن نـورِ الشّمس»، وهذه فَحِكايَةٌ مُجمعٌ عليها عند أهل البيت آ، فكيفَ يَنقُل الإمام ؛ مِثل هَذين القَولَين عن أمير المؤمنين ؛، وهُو المُعترفُ بإمامَة علي النصيّة من رسول الله ص، وبِأفْضَليّته عـلىٰ سـائر الصّـحابة ؟! والله المُستعان .

نعم ! وهُنا نُضيفُ لِما سَبقَ من التّناقُضات والمُعارَضات، فوائد وشـوارد، تتعلّـقُ بُشـبهٍ تُطـرحُ دائـماً، ومنها ما قد احتوته (الرسالة الوازعة)، فنقول فيها مُتّكلين على الله تعالىٰ :

فَوائد وشَوارِد :

الفائدة الأولى : الإمام يحيىٰ بن حمزة ؛ عِندمَا نقـل قـول الرّسـول ص : «احفَظـونِي في أصـحابِي فـإنّ أحدَكُم لَو أنفَقَ مِلء الأرض ذهباً ما بلغَ مُدَّ أحَدِهِم ولا نَصيفَه»، لَم يكُن يَنظُر إلى الصّـحابَة إلاّ بـالنّظرَة التّي تكلّمنا عَنها سابقاً، فلَم يكُن يعتبُر كلّ مَن أُطلِقَ عليه لقبَ صحابِي داخلاً في قُدسيّة هـذا الحـديث، ولا في حُرمَة آيات الله تعالى المُشيدَة بالصّحابَة، ولـذلِكَ نجـدهُ -الإمـام يحيـىٰ- في المَسـلَكَ الرّابـع مِـن رِسالته، قال : «المَسلَكَ الرّابع : ما كانَ عليه أمير المؤمنين في حقّهم ويجري ذلك عـلى طـريقين : الطّريـق الأوّل : مِن جِهَة الإجمال، وما كان ؛ من المُناصَرة والمُعاضَدَة لأبي بكر في أيّام قِتالِ أهل الرّدّة وغيرها، وما كانَ منه في أيّام عُمر مِنَ المَشورَة والأخذ لنصـيبِه مـن أمـوال الفـيء، ...، ومـا كـانَ مِـن تعظيمِـهِ لهُـم، وإكبارِهِم لحالِه، والرّجوع إليه في المسائل الدّينيّة الشّرعيّة موالاتِهِ لهُم، [وعلى العَكس][14] وسائِر أحوالـه في مُعامَلَتِه لهُم، ولِمعاوِيَة وعمرو بن العاص، وأبي الأعوَر، وأبي موسى الأشعري، فإنّه كان يُعامِلُ هؤلاء

(١٤) ما بين المعقوفتين زيادة للتوضيح، والباقي من كلام الإمام يحيى بن حمزة ؛ .

باللّعن والتّبرّي منهُم» . قُلتُ : ولمْ يَذكُر الأخ علي في كِتابِه تصريحَ الإمام المؤيد بالله بِلعْن أمـير المـؤمنين وتبرّأه من الأربعَة المذكورين، واكتفَى بنِقلِه إلى قولِه : «موالاتِهِ لهُم»، وليـتَ أنّـه أكمـلَ النّقـل للفائـدَة، والفائدَةُ تَكمنُ في أنّ الإمام يحيَى بن حمزَة ؛ وإن كانَ ناقلاً للأثر السّابق في فضل الصّـحابَة، فإنّـه وجـدّهُ أمير المؤمنين علي؛ لا يَريانِ غير الأكفّاء داخلين تحت قداسَة ذلك الأثر النبوي، وإنّـما هِـيَ لِمَـن صـاحبَ رَسول الله ص بِصدقٍ وعَزم حال حياتِه، وبعد مماتِه، وهَذِهِ ففائدةٌ مُهداة إلى مَن يَقبَلُها، وليتَ أنّ رجـالَ الجرح والتّعديل تنبّهوا لهَا أكثرَ مِن غيرهِم .

الفائدَة الثّانية : أنّ خروجَ أمير المؤمنين ؛ لُمحاربَة أهل الردّة، ليس منهُ إلاّ استشعاراً لواجبٍ مُلقىً على عاتقِه كإمامٍ شرعيٍّ للمُسلمين أوّلاً، وكونهُ أحد أفرادِ المُسـلمين الغَيـورين عـلى ديـن الله والرّسـول ص ثانياً، رَوى الإمام النّاصر الأطروش ؛، بإسناده، عن الإمام الصّادق ؛، عن آبائه، عـن عـلي؛ قـال، قـال رسول الله ص : «مَنْ أَصْبَحَ لا يَهْتَمُّ بِأَمْرِ المُسْلِمين، فَليسَ مِنَ المُسـلِمِين، وَمَـنْ سَـمِعَ مُسْـلِماً يُنَـادِي: يَـا لَلْمُسلِمِين، فَلَم يُجِبهُ فَليسَ مِنَ المُسلِمِين»[١٥]، فَكَيفَ والإسلامُ بِكلّه يُنادِي أهلَـه!، وهـذا كلّـه فنستشـعِرُ صِدقه مِن قول الإمام علي ؛ نَفسه، ذاكراً أسبَاب خُروجه لقتال أهل الردّة : «فلمَّا مَضى ؛ تنَازَعَ المُسْـلِمُونَ الأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ. فَوَاللهِ مَا كَانَ يُلْقَى فِي رُوعِي، وَلاَ يَخْطُرُ بِبَالِي، أَنَّ العَرَبَ تُزْعِجُ هذَا الأَمْـرَ مِـنْ بَعْـدِهِ ص عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلاَ أَنَّهُمْ مُنَحُّوهُ عَنِّي مِنْ بَعْدِهِ! فَمَا رَاعَنِي إلاَّ انْثِيَالُ النَّاسِ عَلَى فُـلاَنٍ يُبَايِعُونَـهُ، فَأَمْسَـكْتُ يَدِي حَتَّى رَأَيْتُ رَاجِعَةَ النَّاسِ قَدْ رَجَعَتْ عَنِ الإِسْلاَمِ، يَدْعُونَ إِلَى مَحْقِ دِيـنِ مُحَمَّـدٍ ص فَخَشِيتُ إِنْ لَمْ أَنْصُرِ الإِسْلاَمَ وأَهْلَهُ أَنْ أَرَى فِيهِ ثَلْماً أَوْ هَدْماً، تَكُونُ المُصِيبَةُ بِهِ عَلَيَّ أَعْظَمَ مِنْ فَوْتِ وِلاَيَتِكُمُ التِي إِنَّمَا هِيَ مَتَاعُ أَيَّامٍ قَلاَئِلَ»[١٦]، قلتُ : وليسَ في خروجِ علي ؛ مع أبي بكر في حروبه ما يُشعرُ برضاهُ عن خِلافَتِه، فهَمّ الإمام علي ؛ كانَ لمّ شعث المُسلمين، لا تَفريقهُم، وهُو القائلُ في هذا الشأن -صلوات الله عليـه- : «لَقَـدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِي، وَوَاللهِ لأُسْلِمَنَّ مَاسَـلِمَتْ أُمُـورُ المُسْـلِمِينَ، وَلَمْ يَكُـنْ فِيهِـا جَـوْرٌ إلاَّ عَـلَيَّ خَاصَّةً، التِمَاساً لأَجْرِ ذلِكَ وَفَضْلِهِ، وَزُهْداً فِيمَا تَنَافَسْتُمُوهُ مِنْ زُخْرُفِهِ وَ زِبْرِجِهِ»[١٧]، كما أنّنا لا نَعترضُ على حُسن سيرةِ وعدل أبي بكر وعُمر بعد توليّهما، فهُما عِندَنا قد اجتهدا في العمل بالكِتـاب والسـنّة، ولَسـنا نَقولُ بإصابَتِهما الدّائمَة، ونعيبُ عليهما توليّهما دون علي ؛، وحُكمَ أبي بكرٍ في فَدك.

الفائدَة الثّالثَة : أنّ استنصاحَ عُمر لعليّ، ونصيحَة علي ؛ لِعمُر، ليسَ فيهـا دليـلٌ عـلى الرّضـا بِخلافَـة عُمَر، بل إنّ هذا واجبٌ للمُسلمِ على أخيه، فالدّين النّصيحَة، وكذلكَ استفتاء عُمر لعلي؛، وإجابَـةُ عـلي على عُمر، ليسَ فيها ما يُستدلّ به على الرّضا بخلافَة عُمر، بل إنّه قد أُثِر أنّ مُعاويَة كان يَسأل ويسـتفتي

---

(١٥) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب : الباب الثالث والثلاثون : ٤٤٣ .

(١٦) نهج البلاغة : ك٦٢ .

(١٧) نهج البلاغة : خ٧٤ .

الإمام علياً ؛، وكانَ الإمام علي؛ يُجيبُه[١٨]، فهَل في هذا دليلٌ على العلاقَة الحسنَة أو الرّضا من علي بحال مُعاوية؟!.

نعم ! بهذا القَدر من الاقتِباسات أكتَفي؛ لأنّ الغَرض الإشارَة لا تخصيص جميع (الرّسالَة الوازعَة) بالدّراسَة والبَحث[١٩]، على أنّه ينبغي الإشارَة الى أنّ ما نقلَه المؤيد بالله ؛ من حَال سَادات أبناء الحسن

---

(١٨) روى الإمام زيد بن علي؛، عن آبائه، عن علي ؛، قال : «أتي معاوية وهو بالشام بمولودٍ له فرجٌ كفرج الرجل وفرجٌ كفرج المرأة فلم يدر ما يقضي فيه، فبعث قوماً يسألون عنه علياً ؛. فقال لهم علي ؛: ما هذا بالعراق فأصدقوني فأخبروه الخبر. فقال: لعن الله قوماً يرضون بحكمنا ويستحلون قتالنا، ثم قال: انظروا إلى مباله؛ فإن كان يبول من حيث يبول الرجل فهو رجلٌ، وإن كان يبول من حيث تبول المرأة فهو امرأةٌ. فقالوا: يا أمير المؤمنين، إنه يبول من الموضعين جميعاً. قال: فله نصف نصيب الرجل، ونصف نصيب المرأة» . مسند الإمام زيد بن علي؛ : ٣٧٢ .

(١٩) ولإمامنا الحجّة مجدالدين المؤيدي حول هذه الرّسالة كلامٌ مُتقَن، وسَننقُلُه هُنا كاملاً، لِما فيه من الفائدة، فقال ؛: «ففي صفح (١٣) من (الرسالة الوازعة) للإمام يحيى بن حمزة ؛: المسلك الأول: وساق فيه إلى أن قال: ولاشك أن التكفير والتفسيق من أعظم الأحكام، فإذا لم تكن فيهما دلالة قاطعة ولابرهان بيِّن وجب التوقف. قلت: يقال: فَلِمَ لم تتوقف أيها الإمام كما قضيت أنه الواجب. اهـ. قوله في صفح (١٤): وجوب الموالاة. قلت: يقال: قد سبق قوله وجوب التوقف، وسيأتي للإمام ؛ في صفح (٣٥) أن التوقف أولى وهو لايتفق مع هذا، وسيأتي له أن دلالة إمامة أمير المؤمنين ؛ قاطعة والحق فيها واحد، وأنها ليست من مسائل الاجتهاد، وأن من خالفها مخطيء لمخالفته للدلالة القاطعة، فكيف يصح مع هذا أن نبقى على الأول وهو وجوب الموالاة، وغاية مايمكن أن المعصية محتملة للصغر والكبر وذلك يوجب التوقف لا القطع على الصغر؛ إذ لادليل عليه ولا البقاء على الأصل لوجود الناقل عنه، فتأمل فهذا هو الحق والإنصاف، ولايغني جمع الروايات الباطلة الملفقة والقعقعة والإرجاف، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل. وقوله في الصفح المذكور في المسلك الرابع: وماكان منه ؛ من المناصرة والمعاضدة لأبي بكر في أيام قتال أهل الردة.. الخ. قلت: يقال: أما قتال أهل الردة فقد كان قتالاً عن حوزة الإسلام، فهو واجب على كل مسلم وفي كل حال ومع إمام وغير إمام، وعلي ؛ هو إمام الهدى فكيف لايذب عن الدين الحنيف؟!، وذلك هو الذي أوجب سكوته ومصالحة القوم التي وردت بلفظها في رواية البخاري وغيره فطلب مصالحة أبي بكر.. إلخ. ولهذا قال: فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الإسلام رجعت .. إلخ. وفي صفح (١٥) قوله: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر. قلت: اعلم أن هذا وأمثاله لايصح، لمخالفته للنصوص المتواترة المعلومة القاضية بأن أمير المؤمنين وسيد المسلمين ؛ خير هذه الأمة وأفضلها وأعظمها عند الله منزلة، وهي مناقضة لما سبق للإمام يحيى ؛ ويأتي من أن أمير المؤمنين ؛ أفضل الخلق بعد رسول الله ص لما خصه الله تعالى من الفضائل الظاهرة التي لم يحزها أحد بعده، ولا كانت لأحد قبله، وأن إمامته ثابتة بالنص عليه، وعلى ولديه، وأن فضله على غيره من الصحابة أظهر من نور الشمس إلى آخر الكلام السابق. وقوله في صفح (٢٤): الحكم الأول: أن الإمام بعد رسول الله ص هو علي بن أبي طالب.. إلخ. الحكم الثاني: أن دلالة إمامته قاطعة والحق فيها واحد، وليست من مسائل الاجتهاد، فمن خالفها فلاشك أنه مخطيء لمخالفته للدلالة القاطعة .. إلى آخره. قلت: فمثل هذه الروايات الملفقة المتهافتة لاتقاوم الأدلة المعلومة من الكتاب والسنة، وليس ذلك مما يخفى على الإمام يحيى، وإنما أراد النكير والإرهاب على أهل الجرأة والسباب بغير دليل، والذي يظهر أن فيها دساً على الإمام فحاشاه عن مثل هذه المناقضة التي لاتصدر عن من له أدنى نظر، وحسبنا الله ونعم الوكيل. وفي صفح (١٦) من (الرسالة الوازعة) أيضاً للإمام يحيى بن حمزة –عليهما السلام–: لم يوص رسول الله فأوصي ولكن إن أراد الله بالناس خيراً.. إلخ. قلت: يقال: كيف يصح هذا أيها الإمام وإمامة أمير المؤمنين ؛ عندك وعند جميع أهل بيت محمد ص قطعية؟ وكيف يصح هذا وأمير المؤمنين ؛ أنكر مافعلوه يوم السقيفة واعتزلهم بإجماع الأمة؟ وروايات الصحاح مصرحة أنه لم يبايع لاهو ولاأحد من بني هاشم ستة أشهر، وبعدها طلب مصالحة أبي بكر، هذه رواية البخاري وغيره،

والحسين ومَواقِفِهم مع الشّيخين، وأنّه لَمْ يَصدُر منهُم تَكفيرٌ ولا تَفسيقٌ ولا سبٌّ ولا شتمٌ فإنّا مَعَ مضمونه، وهُو مَذهبُنا الذي نُحبّ أن نَلقَىٰ الله عليه، مع ثباتِنا علىٰ القَول بخطئهِم في التقدّم علىٰ أمير المؤمنين -صلوات الله عليه-، وهكذا كانَ أهل البيت آ علىٰ مَرِّ الأزمان والعُصور، قال الإمام المؤيّد بالله أحمد بن الحسين الهاروني ؛ : «لَو قِيل لِواحِدٍ مِمّن يَدّعي بزعمه كفراً أو فِسقاً في حقهم: أَرِني نصّاً مِن جِهَة الأئمّة صَريحَاً أنه يتبرأ فِيه مِنَ الشّيخين؟ لَمْ يُمكنهُ ذَلك»، قُلتُ : «ولَو قِيلَ لأحَدٍ ممّن يدّعي مُتابَعةً لأهل البَيت، أرِني نَصّاً صَريحاً صَحِيحَاً علىٰ تَقديمِهم وتفضيلِهم للمشائخ علىٰ علي؛، أو علىٰ عدَمِ قولِهِم بإمَامَتِه، وإمامَة ابنَيه الإمامّة النّصيّة، لم يُمكنهُ ذلِك»، فالحمدُ لله الذي جَعلَ رأي الزيدية، رأيَ أهل البَيت، لا غُلوّ فيهِم، ولا تَفريطاً في حقّ صحابَة سيّد المُرسلين)) اهـ المُراد من نقلِه من الرّد الجَلي .

نعم! وبهذا أكتفي من هذا الفصل الثّالث ، والباحث قد يرىٰ بأنّه ليس حجّةً علىٰ الزيديّة في شيءٍ من منقولِه لَمّا كانَ الإمَام يحيىٰ بن حمزَة (ع) علىٰ خلافِ التّأيل الذي فهِمَهُ منهُ المُخالفُ ، من معنىٰ إثبات إمامَة من تقدّمه أمير المُؤمنين (ع) ، أو أنّهم أفضلُ منه في المنزلَة والقُرب من رسول الله صلوات الله عَليه وعلىٰ آله ، بل إنّ الإمَام يحيىٰ (ع) قد قدّمَ ذلكَفي مقدّمَة الرّسالَة الوازعَة بشكلٍ واضحٍ وجَليّ ، فقَال: ((واعلَم أنَّ الذي نَعتَقِدُهُ ونَراه، ونُحبُّ أن نَلقَى الله -عزّ وجلّ- عَليه هُوَ ما عَليهِ السّلف الصّالِح مِن أكابِر أهل البَيت المُقتصدينَ منهُم والسّابقين، أنّ أميرَ المؤمنين أفضلُ الخَلق بَعد رَسول الله (ص) ، بما خصّهُ الله بِهِ مِنَ الفضائِل الظّاهرَة، التي لَمْ يَحُزْهَا أحدٌ بَعدَه، ولا كَانَت لأحَدٍ قَبلَه، وأنَّ إمامَتَهُ ثابِتَةٌ بالنّص عَليهِ وعلى وَلَديه، وأنَّ فَضْلَهُ على غَيرِهِ مِنَ الصّحابَة أظْهَرُ مِن نورِ الشّمس، وقَد أورَدنا ذلكَ في كُتُبِنَا العَقليّة، وبَيَّنّا فَضلَهُ وإمامَتَهُ بالنّصوص، وأوْضَحنا بُرْهَانَهَا، وأظْهَرنا فَضلَهُ على غَيرِه، ودلَّلْنا عليها بِما لا يَكادُ يُوجَدُ في كتابٍ من كُتُب أصحابِنا، ...، فمَن أرادَهُ فليُطالِعهُ في كتاب (الشامل)، وكتاب (النّهايَة)، وكتاب (التّمهيد)، وكتاب (المعالِم)، فإنّهُ يَجِدُ في هذه الكُتُب مِن فضائلِه ؛ مَا نُورِدُهُ هُنا في عِشرين فَضيلَة)) ، بما لا يُغضي عنه باحثٌ مُنصِفٌ ، والحمدُ لله .

نعم! وبهذا الفصل الثّالث ، أختمُ الكَلام والمَقصود من هذا المَبحث برفع الالتبَاس الواقع علىٰ مُعتقد الإمَام يحيىٰ بن حمزَة (ع) في الإمامَة وموقفه ممّن تقدّم أمير المُؤمنين (ع) ، وكذلكَ ما كان من الرّسالة

وعند أهل بيت محمد ص أنه لم يبايع أصلاً. كيف وهو مع الحق والحق معه؟ وكيف تنكر الوصية وهي ثابتة بالنصوص النبوية وإجماع أهل البيت آ وأنت أيها الإمام منهم بل لاتزال تقول: وصي رسول الله ص في جميع كتبك؟ وكيف يصح ذلك وهو يقول مخاطباً لأبي بكر:

فإن كنت بالشورىٰ ملكتَ أمورَهم　　فكيف بهذا والمُشيرون غُيَّبُ .

وإن كنت بالقربىٰ حَجَجْتَ خصيمهم　　فغيرك أولىٰ بالنبيِّ وأقربُ .

مع أن هذه العبارة لايصح مثلها عن أمير المؤمنين ؛ لما فيها من الشك في إرادة الله سبحانه الخير، واحتمال أن لايريد منهم ذلك، وهو عين الجبر تعالىٰ الله عن ذلك وهو القائل سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقره:١٨٥] «يريد الله أن يتوب عليكم ويهديكم» إلىٰ مالايحصىٰ من الأدلة عقلاً ونقلاً، فمثل هذا الكلام المتهافت لايمكن صدوره عنه ؛، وهو مما يحقق الوضع في كثير من هذه الرسالة، وهو يناقض نصوصه الصريحة حتىٰ في هذه الرسالة نفسها» . مجمع الفوائد: ٣٤٢-٣٤٥ .

الوازعَة ، والله نسأل أن يرحمَ الإمَام المؤيّد بالله يحيىٰ بن حمزَة (ع) ، وأن يُعيدَ مـن بركاتِـه ، فإنّـه الإمَـام النظّار الذي لا يُشقّ لـه غُبار ، وليسَ من فنّ من الفُنون إلاّ وَقد حازَ فيه المراتب العُـلا ، وأصـلّي وأسـلّم علىٰ سيّدنا محمّد وعلىٰ أهل بيته الطّيبين الطّاهرين .

وكتبَه / الكَاظم الزّيدي ، غفرَ الله له ولوالديه والمُؤمنين .

يوم الخَميس المُوافق ١٥/ ١٢/ ١٤٣٥هـ .